

جورج سارتون - مؤرخ العلم الكبير - يرى أن تقسيم أفلاطون للدساتير إلى ملكية مطلقة وملكية دستورية وأولبهاركية وديمقراطية وطفيان ، هذا التقسيم يمثل بحثاً قيماً في علم الاجتماع ، لأن أفلاطون لم يقتصر على عرض هذه الدساتير ، بل أضاف مسألة على جانب عظيم من الأهمية تتعلق بتعاقب هذه الدساتير وارتباط ذلك بتطور المجتمعات ، من ثم فقد كان مفكراً سياسياً نظرياً بالمعنى الحديث لهذه وقد حاول أفلاطون معالجة النظريات السياسية المختلفة في إطار فكرة العدالة ، وجوهر العدالة عنده هو مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة (٢) ، كما أن تعريف العدالة الذي يقدمه لنا أفلاطون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة المحافظة على إستقرار الأوضاع القائمة أي ضرورة التزام كل الطبقات - داخل جمهوريته بحدودها ووظائفها - ومن ثم فإن هذا الإستقرار هو الأساس الأول في بناء الدولة (٣) حين يلزم كل فرد مكانه الملائم له ، وحين يقبل الناس مبدأ الطبقة الحاكمة التي تملك القوة حسب المفهوم الحديث ، ويمكن القول أن أفكار أفلاطون قد لعبت دوراً ماماً في الفكر الغربي ، والتمت كتبهم مصدراً للفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسي بمفهومه العام - لفترة طويلة (٤) أما أرسدار فإن كتابه (السياسة ، يمكن إعتباره أحد كتب الاجتماع السياسي) (٥) وقد قام أرسم و - في هذا الكتاب - بتحليل دساتير المدن اليونانية وتصنيفها وتحليل الإنسان السياسية ، بالإضافة إلى أنه ميز بين أنظمة الحكم الرئيسية وهي الملكية والإوليغاركية والديمقراطية (٦) والحكومة - في نظر أرسطو - وظيفتها تقرير الفضيلة ، ويجب عليها أن تقيم العدل بين الناس ، وتساوى بينهم ، في الحقوق والإمتيازات ، وهو يرى - خلافاً لأفلاطون - أن حكومة الجمهورية هي أفضل الحكومات